الأمم المتحدة

A

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CN.9/SR.703
6 April 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الثالثة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٠٣

المعقودة في المقر بنيويورك،
يوم الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد جيفري **تشان** (سنغافورة)

المحتويات

مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ولمحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

090801 080801 V.01-83567(A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص (تابع)

١- السيد هرمان (أمين اللجنة): قال إن البديل لقانون نموذجي يمكن أن يكون تجميعاً لأحكام تشريعية نموذجية تتعلق بجوانب معينة من الدليل التشريعي. ومع ذلك، لا يمكن البتّ في مسألة الشكل إلا بعد إجراء دراسة عامة للجدوى.

٢- وقال، فيما يتعلق بالآثار المالية، إن الوقت اللازم للصياغة يشكل عاملاً. كذلك، إذا بيّنت دراسة الجدوى المقترحة أن المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من العمل هي خمسة أو ستة فقط بالإضافة إلى موضوع الاشتراء فستكون التكلفة النهائية أدنى بكثير مما لو احتاجت جميع مواضيع الدليل التشريعي إلى التغطية. وعلاوة على ذلك، إذا أنشئ فريق عامل ستكون التكلفة في نطاق ٠٠٠ ١٥٠ دولار على الأقل لمدة أسبوعين؛ أما إذا دُعي فريق من الخبراء لمساعدة الأمانة فستكون التكلفة محدودة أكثر. ونظراً للجداول الزمنية القائمة للأفرقة العاملة، لن يكون هناك أي وقت متاح لعقد دورة لفريق عامل حول أي موضوع جديد حتى الدورة القادمة للجنة.

٣- السيد سري الدين (مصر): قال إن الدليل التشريعي إنجاز رائع ولكنه لم يذهب بعيداً بقدر كاف. ويكون أي قانون نموذجي من النوع الذي اعتمدته الأونسيترال في الماضي تطوراً هاماً في القانون الدولي لقطاع الأعمال. وينبغي أن يكون القانون النموذجي المقترح قانوناً مواتياً يستخدم بصرف النظر عن القطاع وعن تفاصيل أي نظام قانوني معين.

٤- وأردف قائلاً إنه لما كانت اللجنة قد أنفقت أربع سنوات على الدليل فإنها لن تحتاج في الغالب إلى أكثر من سنتين لإعداد القانون النموذجي. وإذا كان من المتعذر بدء العمل مثل الدورة القادمة للأونسيترال، فلعله من الممكن دعوة فريق من الخبراء لإعداد مشروع أولي في هذه الأثناء. وأبدى استعداد وفده لأن يقدم في الوقت المناسب قائمة بالمسائل الرئيسية المراد تغطيتها.

٥- السيد أتوود (أستراليا): قال إنه يؤيد التعليقات التي أبداها ممثل المملكة المتحدة في الجلسة السابقة. وحكومته محايدة ولكنها مستعدة للاسترشاد بآراء الذين يشعرون بوجود حاجة إلى قانون نموذجي. ولكن هذه العملية ستكون، في الغالب، مستغرقة للوقت وباهظة التكلفة. وسوف تحتاج أحكام الدليل التشريعي - وهو بحد ذاته أداة مفيدة جداً - إلى استعراض كامل. ويقترح وفده أن تجري اللجنة، قبل تخصيص وقت وموارد لمشروع آخر حول هذا الموضوع، تقييماً لتأثير الدليل التشريعي نفسه، إذ قد يتبيّن أنه كاف بوجه عام. وينبغي أن تلتمس الأمانة آراء مستعملي الدليل، لا سيّما الدول التي تحتاج إلى مزيد من الإرشاد وتستفيد من مواصلة عمل الأونسيترال في هذا المجال أكثر من أي جهة أخرى. ولعله ينبغي أن يركز أي عمل مقبل على القدرات التشريعية لدول معينة عوضاً عن وضع قانون نموذجي للجميع. وعلى أي حال، لن تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستنير تماماً إلا بعد هذه التقييمات.

٦- السيد لامبيرتز (المراقب عن السويد): قال إنه يحبذ النظر في إمكانية إعداد قانون نموذجي أو صك آخر. وما زال الوقت مبكراً لمعرفة ما إذا كان من المناسب إنشاء فريق عامل، لا سيّما وأن هناك مشاريع أخرى لها أولوية في الأفرقة العاملة. ولكن ينبغي على أي حال، لكي لا يضيع الزخم الذي أوجده اعتماد الدليل التشريعي، أن تقرر اللجنة الآن الإذن بإجراء دراسة للجدوى. وينبغي أن تحدد الأمانة، بمساعدة الخبراء ولكن دون إضاعة الوقت في التماس آراء الدول، المجالات المناسبة للعمل الإضافي وأي هذه المجالات ينبغي أن يحظى بالأولوية. بل يمكنها البدء في صياغة بعض الأحكام إذا اعتبر ذلك مناسباً.

٧- السيد رينغر (ألمانيا): قال إن هناك مجالاً لمزيد من العمل في هذا الموضوع. وهو شخصياً ليس متفائلاً كالممثل المصري بشأن الاحتياج إلى مدة لا تتجاوز السنتين لإعداد قانون نموذجي. يضاف إلى ذلك أن اتخاذ قرار بصياغة قانون نموذجي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، لأن البلدان ستمتنع عن استخدام الدليل التشريعي إذا علمت بوجود عمل إضافي قيد التنفيذ.

٨- وأردف قائلاً إن القانون النموذجي يُكتب بوجه عام كقانون موحد، ولكن من شأن أي قانون نموذجي يتعلق بمشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص أن ينفّذ وفقاً للإطار المحلي. ومن المنطقي إذاً الوقوف على سير الدليل التشريعي على أرض الواقع قبل الشروع في إعداد قانون نموذجي. وباستطاعة الأونسيترال أن تعد مشروعاً مشتركاً مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحديد البلدان التي تحتاج إلى تشريع في هذا المجال والعمل معها في صياغة قوانين بالاستناد إلى الدليل التشريعي. وعندما يتم ذلك، يمكن إعادة النظر في مدى فائدة القانون النموذجي.

٩- السيد موران بوفيو (اسبانيا): لاحظ أنه يجب أن تسير الأونسيترال بطريقة منظمة وتدريجية في توحيد القانون. وقال إنه ينبغي السماح بمضي بعض الوقت لتقييم أثر الدليل التشريعي وسماع ما لدى الدول أن تقوله بشأن جهودها الرامية إلى تعديل القانون المحلي. وهناك سوابق في اللجنة في الانتقال من دليل إلى قانون نموذجي: فقد أدى الدليل القانوني للأونسيترال بشأن التحويلات الإلكترونية للأموال إلى القانون النموذجي للأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية بعد ١٢ إلى ١٥ سنة من العمل وأعطى الأونسيترال مركز الصدارة في ذلك المجال. ولا ريب في وجود حاجة إلى قانون نموذجي في مجال مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص ولكن لا بد من تقرير ما ينبغي إدراجه في هذا الدليل من بين التوصيات البالغ عددها ٧٠ توصية. ويحتاج ذلك إلى أكثر من سنتين بكثير. وينبغي أن تنتظر اللجنة حتى الدورة القادمة، وربما يكون عقد اجتماع لفريق من الخبراء عندئذ الخطوة الأولى المنطقية.

١٠- السيد محمد (نيجيريا): قال إنه ينبغي حث البلدان على استخدام الدليل التشريعي بينما تبدأ اللجنة في التفكير في صوغ قانون نموذجي. ويمكن دعوة فريق من الخبراء لكي يضع البارامترات الممكنة لقانون نموذجي ويقدم اقتراحاً إلى اللجنة في دورتها القادمة.

١١- السيد هرمان (أمين اللجنة): قال، بعد الإشارة إلى أن اللجنة نفسها مؤلفة من خبراء، إنه عندما تشكل اللجنة أفرقة من الخبراء يتعين على الأعضاء عادة أن يأتوا على نفقتهم ولا يتوقع منهم أن يتخذوا قرارات سياساتية. ولا توجد أرصدة للترجمة الفورية. وحذّر من محاولة إنشاء هيئة تشبه الفريق العامل في كل شيء ما عدا الاسم.

١٢- وأردف قائلاً إن من الغريب أن تتناول اللجنة، وقد اعتمدت لتوها الدليل التشريعي، مسألة تحتاج إلى دراسة أوجه التفاوت الكثيرة بين الدول في النهج التشريعي، لأن أوجه التفاوت هذه هي التي حدت باللجنة أصلاً إلى اختيار التوصيات بوصفها أنسب الأشكال. وصحيح أن اللجنة اعتمدت في الماضي قوانين نموذجية ناجحة جداً. ولكن الموقف كان مختلفاً تماماً في حالة القانون النموذجي للأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل الاشتراع؛ فقد وضعت اللجنة مصطلحات عامة ودليلاً وصفياً قبل أن يشترع أي من البلدان أحكاماً قانونية تتناول هذه التكنولوجيا الجديدة.

١٣- السيدة ساندرسن (المراقبة عن كندا): أيدت اقتراح إجراء الأمانة دراسة للجدوى بمساعدة خبراء.

١٤- السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن اللجنة ستحتاج في نهاية المطاف إلى إنشاء فريق عامل. وهو مستعد لإعداد قائمة بعشر مسائل يمكن أن تصلح كموضوع لمشروع أولي.

١٥- السيد لاليوت (فرنسا): قال إن وفده أقل تفاؤلاً من الوفود الأخرى بأن تتمكن اللجنة من إتمام مشروع قانون نموذجي في سنة واحدة أو أقل. إن الاتحاد الأوروبي يبحث في وضع صك من هذا القبيل منذ أوائل التسعينات و لم يتمكن من إتمام عمله حتى الآن. وبما أن ميزانية اللجنة لا تسمح بدعوة فريق عامل إلى الاجتماع قبل الدورة القادمة، فهو يقترح أن تدعو الأمانة فريقاً من الخبراء إلى الاجتماع على أن يمثل تكوينه كل التقاليد القانونية. وينبغي أن يقرر فريق الخبراء هذا ما إذا كان القانون النموذجي مجدياً؛ وأن يختار، في حالة الإيجاب، المواضيع المراد تغطيتها ويبدأ العمل على إعداد مشروع أولي. ويكون بعد ذلك للجنة، وللجنة وحدها، أن تقرر في دورة مقبلة إن كان يلزم إنشاء فريق عامل، وأن تحدد ولايته في حالة لزومه.

١٦- الرئيس: دعا الأمانة إلى إفادة اللجنة بشأن إمكانية عقد اجتماع لفريق من الخبراء يكون متمتعاً بالخصائص المشترطة في الاقتراح الفرنسي.

١٧- السيد هرمان (أمين اللجنة): قال إن عبارة "كل التقاليد القانونية" مبهمة بما فيه الكفاية لتمكين الأمانة من استيفاء ذلك الشرط.

١٨- السيد آدينسامر (النمسا): قال إنه مع الوفود التي تعتقد أنه ينبغي اتباع نهج ترقب النتائج.

١٩- السيد ماركوس (المراقب عن سويسرا): قال إنه بما أن اللجنة قد أصدرت دليلاً تشريعياً فمن المشكوك فيه أن تكون هناك حاجة عاجلة إلى قانون نموذجي. وهو لا يفهم معنى الحاجة إلى فريق من الخبراء وكل أعضاء اللجنة خبراء.

٢٠- السيدة غافريليسكو (رومانيا): قالت إن الوقت مبكر جداً لمعرفة ما إذا كان من المستصوب إعداد قانون نموذجي.

٢١- السيد مارادياغا (هندوراس): قال إن الدليل التشريعي أداة عظيمة الفائدة للحكومات، وينبغي ألا يكون مصيرها الإهمال. وقد اعتمدت حكومته تشريعات تستند فقط إلى الوثائق المعدة للمناقشة في اللجنة.

٢٢- السيد الناصر (المملكة العربية السعودية): قال إنه مع آراء الوفود التي دعت إلى اتباع نهج الترقب. فقد يتضح أن فائدة الدليل التشريعي أقل أثراً في بعض البلدان من المرجو.

٢٣- السيدة لي لينغ (الصين): اقترحت أن يبدأ فريق عامل في صياغة قانون نموذجي في الدورة القادمة. وقالت إن باستطاعة اللجنة، في حالة إثمار هذا المجهود، أن تقرر إما الاحتفاظ بالدليل التشريعي وإما الاستعاضة عنه بالقانون النموذجي.

٢٤- السيد كونكولا (فنلندا): قال إن الوقت مبكر جداً لاتخاذ قرار بشأن العمل المقبل. وينبغي إرجاء هذه المسألة إلى الدورة القادمة. واقترح أن تعد الأمانة دراسة للجدوى تضمنها قائمة بالمواضيع المراد تغطيتها في القانون النموذجي.

٢٥- السيد مورينو رفينيللي (باراغواي): قال إن جانباً كبيراً من العمل الذي يتعين القيام به من أجل قانون نموذجي منجز أصلاً. ويكون من الحكمة الانتظار حتى يعتمد الدليل التشريعي وينفذ في عدة بلدان لتقرير مدى فائدته العملية. ودعا إلى عقد مشاورات بين الحكومات والخبراء.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠

٢٦- الرئيس: دعا اللجنة إلى استئناف مناقشتها لمسألة إعداد قانون نموذجي يستند إلى الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص. وقال إن فحوى المناقشة تدعو، كما يبدو، إلى مواصلة العمل في هذا الموضوع بهدف إعداد قانون نموذجي، ولكن ربما ليس قبل الدورة القادمة للجنة.

٢٧- السيد مازيني (المراقب عن المغرب): قال إن هذا الدليل عمل رائع أنجز في وقت وجيز، ولكنه يرى، وهو يتكلم بصفته ممثلاً لبلد نام، أن ثمة حاجة إلى قانون نموذجي من أجل تنسيق القوانين الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع والعمل بذلك على تيسير التعاون الدولي. وقد حدد الدليل أصلاً المبادئ القانونية الأساسية لقانون من هذا القبيل. ولديه انطباع بأن هناك توافقاً قوياً في الآراء حول الحاجة إلى إعداد قانون نموذجي، ولكن هناك أيضاً تسليماً بأنه سيكون باهظ التكلفة. ووفده يؤيد الاقتراح الفرنسي بجمع فريق من الخبراء في غضون هذا العام ليضع الخطوط العريضة لهذا القانون بالاستناد إلى المبادئ المنصوص عليها في الدليل.

٢٨- السيد محمد (نيجيريا): قال إنه يوجد، على ما يبدو، توافق في الآراء حول الحاجة إلى قانون نموذجي. والمسألة المطروحة هي كيف يحتفظ بالزخم في هذا الموضوع. ومن بين الاقتراحات المقدمة، يبدو أنسبها الاقتراح الفرنسي بدعوة فريق

من الخبراء أو ربما فريق حكومي دولي إلى الاجتماع خلال العام الحالي. ويرجح أن يتمكن فريق الخبراء هذا من إعداد مسوّدة لكي تنظر فيها اللجنة.

٢٩- السيد بينزون سانشيز (كولومبيا): قال إن وفده مقتنع بأهمية إعداد قانون نموذجي ويمكن، بالطبع، أن يفيد المجهود الفكري الذي بذل في إعداد الدليل، في دفع عجلة هذا المشروع شوطاً كبيراً إلى الأمام، إذا حوفظ على الزخم، لأن هذا القانون سيكون امتداداً منطقياً للدليل. ومع ذلك، ينبغي للجنة، عند تقرير طريقة المضي قدماً، أن تكون متنبهة لاحتمال مواجهة المشكلة التي تحدّث عنها ممثل ألمانيا. ولا يكون من المستصوب أن يفسر العمل في إعداد القانون النموذجي على أنه انعدام للثقة في الدليل. والخلاصة هي أن وفده مستعد أن يكون مرناً فيما يتعلق بتوقيت هذا العمل ما دام هناك اتفاق أساسي على الحاجة إلى قانون نموذجي.

٣٠- السيد ديواست (المراقب عن اتحاد المحامين الأوربيين): قال إن خبرة فرنسا والمملكة المتحدة في بناء النفق الأوروبي أثبتت مدى الحاجة إلى قانون نموذجي حتى في البلدان المتقدمة النمو. فقد اضطر هذان البلدان، لعدم وجود آلية كهذه للتنسيق، أن يلجأ إلى تدابير خاصة لم تكن مُرضية تماماً. واتضح فيما بعد أيضاً أن نقاط الخلاف كانت قليلة نسبياً وتعلّق معظمها بالأملاك العقارية على جانب المملكة المتحدة وبضمانات التمويل وتحديد أسعار الفائدة على الجانب الفرنسي. ولو اعتمد قانون نموذجي وقتئذ يغطي ولو بضع مسائل أساسية لكان يسّر إلى حد بعيد مهمة المروجين والمقرضين الذين اشتركوا في مشروع النفق الأوروبي.

٣١- وأضاف قائلاً إن المهمة التي تقترح اللجنة مباشرتها بنفسها قد لا تكون عصية بقدر ما تبدو للوهلة الأولى، ولا جدال في أنها ستكون مفيدة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٣٢- السيد موران بوفيو (اسبانيا): قال إن وفده يعتقد أن الخطوة التالية هي أن يوزع الدليل على الحكومات والمنظمات المهتمة وتُنتظر ردود الفعل. وإذا طلبت الحكومات المساعدة في قوانينها المتعلقة بالبنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص، كان ذلك وقتاً كافياً لاتخاذ إجراء. وهناك دائماً خطر في أن تكون المشاريع مديمة لنفسها بنفسها فاقدة الصلة بالواقع. ودعا إلى بذل الجهود في تعميم الدليل على أوسع نطاق.

٣٣- وقال إن اقتراح دعوة فريق من الخبراء إلى الاجتماع يثير بعض الصعوبات. فلن يكون من السهل جمع حقوقيين من كل الأنظمة القانونية، ولن يستطيع فريق الخبراء هذا أن يعد مسوّدة بالاستناد إلى التوصيات وحدها. وليس لدى اللجنة في الدورة الراهنة أي وقت لتحديد ولاية واختصاصات فريق من هذا القبيل ولا لأن تقرر أيا من بين التوصيات السبعين ينبغي أن ينصب الاهتمام عليه.

٣٤- السيد سري الدين (مصر): قال إن وفده لا يعتقد أنه ينبغي أن تنتظر اللجنة ردود الفعل على الدليل. وعلى أي حال، فقد أعرب ما لا يقل عن ١٢ بلداً خلال المناقشة الراهنة عن آراء حكوماتها الداعية إلى إعداد قانون نموذجي. ولا بد،

بالطبع، من أخذ المعوقات المالية والزمنية بعين الاعتبار عند تقرير متى وكيف يضطلع بهذه المهمة. ولكن من المؤكد أن باستطاعة اللجنة أن تقرر مبدئياً المضي قدماً في إعداد قانون نموذجي.

٣٥- السيد هرمان (أمين اللجنة): قال إن الفكرة بأن من الممكن لفريق من الخبراء أن يصوغ أحكاماً لقانون نموذجي تنافي الممارسة المرعية لدى اللجنة وهي أن نصوص اللجنة لا يضعها سوى اللجنة أو فريق عامل يكون هيئة فرعية منبثقة عنها. وعلى المستوى العملي، ليس لدى اللجنة سوى ميزانية صغيرة جدا للإنفاق على أفرقة الخبراء.

٣٦- وأضاف قائلاً إن هناك فكرة أثيرت في أثناء الفاصل التشاوري يود أن تنظر فيها اللجنة. فعوضاً عن التسرع والشروع في صياغة قانون نموذجي، وربما حمل الحكومات بذلك على إهمال الدليل وهي تنتظر هذا القانون، تستطيع اللجنة المحافظة على الزخم في هذا الموضوع بعقد حلقة تدارس بالتعاون مع شريك يمكن أن يكون أحد المصارف الإنمائية الإقليمية. وقد قامت اللجنة بشيء من هذا القبيل عندما عقدت حلقة التدارس بشأن الإعسار عبر الحدود قبل وضع القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود.

٣٧- وقال إن من الممكن في الغالب أن تعقد هذه الحلقة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ وأن يدعى إليها خبراء في مجال المساعدة على إصلاح القوانين. ويمكن أن تحقق هذه الحلقة غرضين هما تعميم الدليل واستكشاف المدى الذي يمكن الذهاب إليه والمجالات المواضيعية التي ينبغي تناولها في هذا السياق، ثم تقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها القادمة عندما يصبح الوقت المتاح للأفرقة العاملة أكثر وضوحاً.

٣٨- الرئيس: دعا إلى التعليق على اقتراح أمين اللجنة بعقد حلقة تدارس وطلب إلى الأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم أنه ليس من الممارسة المرعية لدى اللجنة أن تدعو أفرقة من الخبراء لوضع نصوصها.

٣٩- السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من المفيد أن تعقد حلقة تدارس، لأن اللجنة لم تتمتع حتى الآن باشتراك العديد من الاختصاصيين في هذا المجال. ومع ذلك، فهو يرجو إذا قررت اللجنة أن تعقد حلقة تدارس ألا تكون هذه الحلقة أكاديمية أكثر من اللازم وأن تتاح للمشتركين فيها نتائج أعمال اللجنة المتعلقة بالدليل. ولئن كان القانون النموذجي سيعود بالفائدة العظمى على البلدان النامية، فقد يتضح أنه مفيد أيضاً للبلدان المتقدمة النمو كما أثبتت الخبرة في بناء النفق الأوروبي. وشدد على أهمية الحفاظ على الزخم واجتناب التعقيد المفرط، وقال في هذا الصدد إن ٧٠ توصية عدد كبير جداً يتعذّر معه تقرير الأحكام الأساسية للدليل.

٤٠- الرئيس: قال إنه إذا أريد للأمانة أن تعد جدول أعمال لحلقة التدارس فلا بد لها من الحصول على خطوط توجيهيه واضحة من اللجنة.

٤١- السيدة نيكانجام (جمهورية إيران الإسلامية): سألت عما إذا كان ينبغي للجنة أن تنتظر ردود الفعل على الدليل قبل أن تقرر ما إذا كانت ستمضي قدماً في إعداد قانون نموذجي. فقد يستغرق ذلك الانتظار مدة طويلة لأن لدى السلطات الحكومية المعنية مهام أخرى عديدة عليها الاضطلاع بها. ويكون من الأفضل للجنة أن تتابع العمل الذي بدأته.

٤٢- السيد رينغر (ألمانيا): قال إن الفهم الجاري الإعراب عنه في اللجنة للقانون النموذجي هو أنه وسيلة لإقناع المشترعين بسن قانون وليس أداة لتنسيق القانون التجاري. وهو يؤيد اقتراح عقد حلقة تدارس في حدود البارامترات التي تضعها اللجنة، وبمساعدة المؤسسات الأخرى التي سيكون لها دور في تعميم الدليل، إذا أمكن ذلك.

٤٣- السيد أتوود (أستراليا): قال إن إعداد قانون نموذجي ليس السبيل الوحيد إلى الحفاظ على الزخم في عمل اللجنة. وهو يعتقد أن عقد حلقة تدارس فكرة ممتازة لأنها ستمكّن اللجنة من فهم الصعوبات العملية التي تواجهها دول معينة ونوع المساعدة التي تحتاج إليها هذه الدول ومن اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان إعداد قانون نموذجي رداً مناسباً. ومن شأن هذه الحلقة أيضاً أن تضعف احتمال عدم استغلال الدليل استغلالاً كاملاً إذا شرعت اللجنة على الفور في إعداد قانون نموذجي.

٤٤- السيد رايشيل (البنك الدولي): قال إنه سيسعى إلى ضمان اشتراك البنك الدولي في أي حلقة تدارس تنظمها اللجنة.

٤٥- السيدة ساندرسن (المراقبة عن كندا): أيدت اقتراح عقد حلقة تدارس. وقالت إنه، كما قال ممثل الولايات المتحدة، لم يحضر هذه الدورة كل الخبراء في هذا المجال، ومن المهم بالتالي عدم اختيار أي اتجاه معين في عمل اللجنة بهذا الصدد. ومن المهم أيضاً الحفاظ على الزخم، وعقد حلقة تدارس سيكون وسيلة مفيدة لهذه الغاية. وتستطيع اللجنة بعد ذلك أن تنظر في دورتها القادمة في التقرير الذي تعده هذه الحلقة.

٤٦- السيد الناصر (المراقب عن المملكة العربية السعودية): قال إن عقد حلقة تدارس قد يكون مساهمة مفيدة في إعداد قانون نموذجي. ومن الممكن الانتهاء من إعداد مشروع قانون نموذجي في وقت قريب، وعسى أن يكون ذلك في حدود سنتين.

٤٧- السيد لاليوت (فرنسا): قال إنه لم يمض إلاّ القليل على عقد حلقة تدارس في جامعة باريس لاستعراض مشروع النفق الأوروبي، وهو مثال لبنية تحتية مموّلة من القطاع الخاص. أما فيما يتعلق بعقد حلقة تدارس بشأن الدليل، فلا بد من تقرير كيفية تمويلها وتنظيمها ومن سيحضرها وكيف ستجرى متابعتها. ويجب استخدامها كستار دخاني لاجتناب حل المسائل الصعبة. وإذا استوفيت هذه الشروط، كانت الفكرة مقبولة وإن لم تكن أفضل الحلول.

٤٨- السيد سري الدين (مصر): خشي أن يؤدي عقد حلقة تدارس إلى مجرد تأخير التقدم في هذا الموضوع سنة أخرى، فيضيع الزخم في عمل اللجنة. وقال إن الأساس المنطقي لعمل اللجنة هو، كما قال ممثل ألمانيا، ترويج توحيد القانون التجاري في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وإعداد قانون نموذجي لا يمثل بأي شكل من الأشكال انحرافاً عن ذلك

الهدف. ومع ذلك، فهو لا يعترض على الاقتراح الداعي إلى عقد حلقة تدارس، شريطة أن تكون اللجنة واضحة بشأن ما يراد لها أن تحقق.

٤٩- الرئيس: قال إن الأمانة تتوخى عقد حلقة تدارس واسعة النطاق تلتمس ردود الفعل على الدليل وأفكاراً من أجل تنفيذه، وليس مجرد محفل للنقاش. ثم يقدم تقريراً عن نتائج هذه الحلقة إلى الدورة القادمة للجنة. وعلى اللجنة عندئذ أن تقرر الإجراء الذي تريد اتخاذه.

٥٠- السيد سري الدين (مصر): أكد خشيته من أن يتأخر العمل سنة أخرى، لا سيّما إذا لم تسفر حلقة التدارس عن أي استنتاجات محددة بشأن جدوى إعداد قانون نموذجي.

٥١- السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه وإن تكن اللجنة قد قامت ببعض الأعمال الجيدة بشأن الدليل التشريعي، فعليها أن تفعل أكثر من ذلك لتلبية احتياجات المستعملين من البلدان وغيرها من الحقوقيين. وباستطاعة حلقة التدارس أن تفي بهذا الغرض لو ركّزت على صنع القوانين وإصلاحها.

٥٢- السيد موران بوفيو (اسبانيا): كان مقتنعاً من أن عقد حلقة تدارس سيكون حدثاً إيجابياً جداً. وقال إن على أعضاء اللجنة، وليس الأمانة، أن يكفلوا نجاحها. وينبغي أن تستفيد هذه الحلقة من آراء الخبراء وجماعات المصلحة في هذا المجال.

٥٣- الرئيس: قال، ملخصاً المناقشة، إن هناك تأييداً كبيراً في اللجنة لعقد حلقة تدارس بشرط أن تقدم الحلقة مساهمة حقيقية لإحراز تقدم في هذا الموضوع. وينبغي لها أن تتناول مسألة الحاجة إلى مزيد من العمل بشأن الدليل، وتحدد الأحكام الأساسية، وتحصل على ردود الفعل على الدليل وترصد تنفيذه. وينبغي لها أن تحدد المسائل التي يمكن تناولها بطرائق أخرى، بما في ذلك عن طريق قانون نموذجي. ويجب أن يقدم تقرير من الحلقة إلى الدورة القادمة للجنة. وعلى الأمانة أن تسعى إلى العثور على منظمة، ويفضل أن تكون هذه المنظمة البنك الدولي، للمساعدة في تنظيم هذه الحلقة التي ينبغي أن تكون مفتوحة لكل من أراد حضورها وأن تمثل طائفة عريضة من الآراء وكل أنواع التقاليد القانونية. وينبغي أن تعقد الحلقة في الربع الأول من عام ٢٠٠١. وإذا استحال عقد حلقة تدارس لأي سبب من الأسباب، تعقد الأمانة، في حدود الموارد المتاحة لها لهذا الغرض، اجتماعاً لفريق من الخبراء يسير على نفس الخطوط ويقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥